البـــــاب السادس

الحياة الاقتصادية

١- الموارد المالية ومصادر الإيراد:

عندما اعتلى برقوق عرش مصر سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م، واجهته مشكلة الموارد المالية للدولة، وكان الأمراء من ذوى النفوذ والجاه قد استغلوا نفوذهم في ازدياد ثرواتهم فرضعوا أيديهم على أكثر موارد بيت المال وصاروا يجبونها لأنفسهم، ومن ثم قل ما يصل لديوان الدولة من الغلال وما يجبى من الأموال[١]، الأمر الذى جعل برقوق يسند الإشراف على بيت المال لواحد من أبرع الرجال المصريين وقتئذ وهو إبراهيم بن عبد الله الوزير القبطى[٢].

وليس أدل على كفاءة هذا الوزير من أنه حين تولى الإشراف على ديوان الدولة لم يكن بهذا الديوان وقتئذ «درهم ولا قمح غلة»[٣].

وحين توفى هذا الوزير سنة ٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م كان الفائض بالديوان من الأموال مليون درهم فضة، ومن الغلال ثلاثمائة وستون ألف أردب، ومن الغنم ستة وثلاثون ألف رأس، وغير ذلك كثير[٤].

هذا إلى صرف جميع المرتبات لأرباب الوظائف دون نقص[٥].

وكذا جعل برقوق تنمية موارد الدولة جزءاً من سياسته العامة نحو النهوض بالأجهزة المالية لحكومته.

أما موارد إيرادات الدولة فأولها ضريبة الأرض أو الخراج، وقد اختلفت هذه الضرائب في الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى، فكانت ضرائب الوجه القبلى يدفع أكثرها عينا من غلال الأرض كالقمح والشعير والفول والعدس والبسلة والحمص، يؤخذ من كل فدان ما بين إردبين إلى ثلاثة من هذه الغلال، أما الوجه

---

(١) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص١٦٠.
(٢) ابن حجر: إنباء الغمر جـ١ ص٣٣٨.
(٣) ابن حجر: نفس المصدر والجزء والصفحة.
(٤) المقريزى: السلوك جـ٣ القسم الثانى ص٥٦٩.
(٥) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص٦٠.

البحرى فكان أغلب خراج أرضه نقدا، وقد تفاوتت هذه الضرائب تبعا لزيادة المحصول أو نقصانه[١].

كذلك كان من موارد الدولة المعادن، وقد احتكرها السلطان لإقبال الأوربيين عليها، وأهم هذه المعادن التى كانت تستخرج من أرض مصر إذ ذاك ثلاثة: الزمرد، والشب، والنطرون.

أما الزمرد فقد توقف استخراجه من مناجمه في أواخر عهد الناصر محمد بن قلاوون، ويرجع ذلك إلى قلة ما كان يستغل منه وقتئذ بالإضافة إلى كثرة ما يتطلبه استخراجه من تكاليف[٢].

وكان معدن الشب بالوجه القبلى والواحات، ويحمل من هذه الجهات إلى سواحل قوص وإخميم وأسيوط، أو إلى البهنسى، ثم ينقل من هذه السواحل إلى الإسكندرية عن طريق النيل، ليتولى بيعه للأوربيين المتجر السلطانى بالإسكندرية[٣].

كما كان النطرون بالوجه البحرى، وكان يستخرج من ناحية الطرانة التابعة لمحافظة البحيرة الآن، ومن الفاقوسية بمحافظة الشرقية[٤].

وقد ظل النطرون ضمن إقطاع بعض الأجناد طوال الفترات الأولى من حكم السلطان برقوق[٥]، فلما تولى الأمير محمود بن على أستادارية الديوان المفرد وأسند إليه الإشراف على شئون الدولة سنة ٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م[٦] جعل النطرون بجملته خاصا بالسلطان برقوق، وأدخله ضمن موارد الديوان المفرد، وكان من نتيجة احتكار السلطان له أن تضاعف سعره حتى بلغ ثمن القنطار منه ثلاثمائة درهم[٧].

---

(١) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٤٤٩ - ٤٥٠.

(٢) القلقشندى: نفس المصدر والجزء ص٤٥٥.

(٣) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٤٥٥ — ٤٥٦، المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ١ ص١٠٩.

(٤) القلقشندى: نفس المرجع والجزء ص٤٥٦.

(٥) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص١١٠.

(٦) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص٢٩٨.

(٧) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٤٥٦ - ٤٥٧.

أما الجوالى وهى ما تجبيه الدولة من أهل الذمة من اليهود والنصارى البالغين، فقد نقصت فى عهد برقوق، وصارت تتراوح بين خمسة وعشرين درهما وعشرة دراهم على الشخص[١]، كذلك قل قيمة المتحصل منها «لكثرة إظهار النصارى للإسلام فى الحوادث التى مرت بهم»[٢] فضلا عن دخول كثير منهم في الإسلام الذى يهيئ لهم تقلد الوظائف العامة بالدولة، وبخاصة الإشراف على الشئون المالية بها.

وكان ميعاد تحصيل هذه الضريبة في عهد الأيوبيين يتم في أواخر السنة الهجرية[٣]، ثم صار تحصيلها معجلا في أوائل السنة الهجرية على عهد المماليك البحرية[٤]، وأصبح تحصيلها في عهد السلطان برقوق وأسرته يتم معجلا أيضًا ولكن ميعاد التحصيل انتقل إلى شهر رمضان[٥].

واختلفت طريقة جباية الجوالى فى مصر والقاهرة عنها في الأقاليم، فتزاول جبايتها في القاهرة ومصر ناظر يعاونه مساعدان، أحدهما خاص باليهود، والثانى خاص بالنصارى، ويعرف كل منهما باسم الحاشر[٦]، أما جبايتها فى الأقاليم فاختلفت تبعا لصاحب الإقطاع، فإن كانت البلد تابعة لصاحب الإقطاع فهو الذى يتولى تحصيلها من المستحقة عليهم في إقطاعه، ويكون حكمها في ذلك حكم مال ذلك الإقطاع، وإن كانت البلد ضمن أقاليم الخاص السلطانى فإنها تجمع بمعرفة ديوان السلطان الخاص[٧].

وتطلبت عملية جباية الجزية في القاهرة والأقاليم تنظيمًا دقيقًا لضمان ما يتحصل منها ولمعرفة ما يطرأ عليها من زيادة بسبب من يصل إلى سن البلوغ فى

---

(١) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٤٥٨.
(٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ١ ص١٠٧.
(٣) ابن مماتى: قوانين الدواوين ص٣١٩.
(٤) النويرى: نهاية الأرب جـ٨ ص٢٤١.
(٥) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٤٥٨.
(٦) القلقشندى: نفس المصدر والجزء والصفحة.
(٧) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٤٥٩.

كل عام من الصبيان، فقام الموظفون المختصون بتحصيل هذه الأموال — سواء فى القاهرة أو في الأقاليم — بتسجيل أسماء أهل الذمة مرتبة ترتيبًا هجائيًا حتى يتسنى تحصيل المقرر على كل فرد، كما ألزموا رؤساء أهل الذمة بتقديم تقارير بصورة منتظمة تشمل الأفراد المقيمين في جهاتهم ممن تجب عليهم الجزية، ومن استجد منهم ممن طرأ على الجهة و لم يكن منها[١].

على أن هذه الضرائب كان يضاف قسم منها في كل سنة إلى بيت المال، وما بقى فهو للإنفاق على بعض القضاة وأهل العلم[٢].

ومن الموارد المالية أيضًا المواريث الحشرية، وهى مال من يموت ولا وارث له، أو له وارث لا يستحق كل الميراث، ومن أمثلة متحصلات المواريث الحشرية في عهد السلطان برقوق، أن الشريف إبرهيم الحسينى طبيب السلطان، توفى سنة ٧٩٩هـ/ ١٣٩٦م في القاهرة بلا وريث، وكان غنيا، فورث السلطان جميع ما خلفه من مال ومماليك وجوار[٣].

ويلاحظ أن هذا المورد لم يخضع للتوزيع الإقطاعى في الأقاليم كما خضعت بعض الموارد، حيث كان يتولى تحصيلها صاحب الإقطاع، بل اختص بها السلطان واستولى عليها واعتبرها ضمن موارده الخاصة.

ومن أمثلة متحصلات المواريث الحشرية في الأقاليم وورثها الديوان السلطانى، أن فخر الدين بن سبع الخَلْوَتى، وهو من النصارى الذين أسلموا، توفى سنة ٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م في بلدته «زفتا» بلا وريث، فورث الديوان السلطانى جميع ماله الذى بلغ ما يقرب من مليون ومائتى ألف درهم، كذلك ورث السلطان ما وجد له من الغلال والمواشى والرقيق[٤].

---

(١) النويرى: نهاية الأرب جـ٨ ص٢٤٢.

(٢) القلقشندى: نفس المصدر والجزء ص٤٥٨.

(٣) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص٤٥٢ - ٤٥٣.

(٤) ابن حجر: إنباء الغمر جـ١ ص٤٥٢ - ٤٥٣.

ومن الموارد التى كانت تمد الدولة بإيراد كبير متحصل دار الضرب، وهو عبارة عن الرسوم التى يدفعها أصحاب الذهب أو الفضة أو النحاس، مقابل قيام الدولة بسك تلك المعادن لهم بسكتها الرسمية، وتحويلها إلى دنانير أو دراهم أو فلوس لحسابهم بعد ضبط عيارها[١].

وكانت دور ضرب العملة بالقاهرة والإسكندرية وقوص[٢].

وبلغت الرسوم المقررة عن سك العملة الذهبية أربعة عشر درهمًا ونصف عن كل ألف دينار[٣].

أما ضريبة الزكاة فالمقرر في الفقه الإسلامى أن من وجبت عليه الزكاة كان يترك له الخيار في أدائها بين أن يدفعها إلى الإمام أو نائبه، وبين أن يقوم بتوزيعها بنفسه، ولكن النظام الذى صار متبعا في عهد السلطان برقوق وابنه، أن المؤدين للزكاة أصبحوا يوزعونها بأنفسهم، ولم يبق مما يؤخذ من الناس على صورة زكاة غير نوعين: أحدهما ما يؤخذ من التجار على ما يصحبونه معهم إلى الديار المصرية من ذهب أو فضة، ومقدار هذه الضريبة ٥و٢%.

وثانيهما: ما يؤخذ من أهل برقة من الغنم والإبل عند وصولهم بماشيتهم إلى مراعى البحيرة[٤].

ومن أهم موارد الدولة العامة ما هو معروف باسم المكوس.

ومن المعروف أن السلطان برقوق ألغى معظم المكوس التى كانت مقررة في عهد أولاد الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده، وخاصة المكوس التى يتولد عنها ضرر كبير بالجماهير، مثل ضمان المغانى الذى وصفه المقريزى: بقوله «كان بلاء عظيما، وهو عبارة عن أخذ مال من النساء البغايا، فلو خرجت أجل امرأة فى

---

(١) توفيق إسكندر: نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية ــ مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٥٧م، ص٣٨.

سعيد عاشور: العصر المماليكى في مصر والشام ص٢٩٩ — ٣٠٠.

(٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ١ ص١١٠.

(٣) سعيد عاشور: العصر المماليكى ص٣٠٠.

(٤) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٤٥٧ - ٤٥٨.

مصر تريد البغاء حتى نزلت اسمها عند الضامنة وقامت بما يلزمها، لما قدر أكبر أهل مصر على منعها من عمل الفاحشة، وكان على النساء إذا تنفسن[١] أو عرسن امرأة أو خضبت امرأة يدها بحناء أو أراد أحد أن يعمل فرحا، لا بد من مال بتقرير تأخذه الضامنة، ومن فعل فرحا بأغان أو نفس امرأته من غير إذن الضامنة، حل به بلاء لا يوصف»[٢].

كذلك أبطل السلطان برقوق ما كان يجبى من الفقراء بثغر دمياط على القمح، ممن يبتاع من أردبين فأقل[٣].

وأبطل أيضًا الرسوم التى كانت تجبى على الدريس والحلفاء بباب النصر بالقاهرة[٤]، كما أبطل مكوسا أخرى كثيرة غير هذه[٥].

وعندما ولى يَلْبُغا السَّالمى أستادارية السلطان فرج بن برقوق سنة ٨٠١هـ/ ١٣٩٩م أبطل كذلك عدة مكوس مماثلة، كانت على قول المقريزى: «من المظالم القبيحة»[٦].

ومن أهم الموارد في هذه الناحية الرسوم الجمركية عن البضائع الواردة إلى قَطْيا من العراق والبلاد الشامية، فقد ذكر المقريزى فى حوادث سنة ٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م، أن الرسوم الجمركية أخذت بقطيا عن ستين ألف نصفية من نسيج الحرير، ومن أضعاف ذلك من الثياب الواردة من البلاد الشامية[٧]، وهذا العدد الضخم من نوع واحد من البضائع المجلوبة إلى البلاد يشير إلى وفرة الرسوم المقررة فى هذه الناحية، والتى تبلغ قيمتها في الشهر مائة وخمسون ألف درهم تقريبًا[٨].

---

(١) النفاس: ولادة المرأة إذا وضعت، القاموس المحيط (نفس).
(٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ١ ص١٠٦.
(٣) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص٥٠١.
(٤) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة جـ١٢ ص١١١.
(٥) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص٥٠٠ - ٥٠١.
(٦) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ١ ص١٠٧.
(٧) المقريزى: السلوك جـ٣ القسم الثانى ص٥٢٥.
(٨) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص٤٢٥.

وكان ثمة مكتب للمراقبة بقطيا، ولم يكن فى إمكان أحد أن يجتاز هذا المركز فى أى اتجاه إلا إذا أبرز جوازا، كما كانت تفحص البضائع بقطيا فحصا دقيقًا، حيث يتولى الموظفون هناك أخذ المرتبات السلطانية من التجار[١].

وقد وصف القلقشندى هذه الجهة بأنها «أكثر الجهات متحصلا، وأشدها على التجار تضييقا، وعندهم ضرائب مقررة لكل نوع يؤخذ عن نظيرها»[٢].

أما مكس تجار الكارم[٣] فكان يتحصل منه العشر من قيمة البضائع الواردة[٤].

وكان يشرف على ما يصل تجار الكارم من أصناف البهار أحد كبار الموظفين بالدولة، وهو تارة يكون تابعا للوزير، وأحيانا يتبع ديوان الخاص السلطانى، وقد ينفرد عن هاتين الجهتين على حسب توجيهات السلطان[٥].

كذلك وجدت مراصد الرسوم الجمركية في موانى الإسكندرية ودمياط، فكانت تؤخذ ضريبة من التجار البيزنطيين وغيرهم من التجار الأجانب يتراوح مقدارها بين ١٠% و ٢٥% من قيمة البضائع التى يصلون بها إلى تلك الموانى[٦].

وكان بالإسكندرية مخازن تسمى المتجر، يودع فيها ما يبتاعه الديوان السلطانى من البضائع التى تدعو إليها الحاجة مثل الخشب والصابون والحديد والرصاص وغير ذلك مما يجلبه التجار الأجانب معهم، وكان موظفو المتجر

---

(١) فييت: مصر الإسلامية ص٤٨.

(٢) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٤٦٦.

(٣) تجار الكارم أو الأكارم، ومفرده كارمى، فئة من التجار الذين كانت بيدهم تجارة البهار والتوابل الواردة إلى مصر من الهند عن طريق ثغور اليمن، وهم كذلك أرباب المال والأعمال المصرفية فى الشرق الأوسط في العصور الوسطى، وكان معظمهم في الأصل من بلاد الكائم الإسلامية، التى تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد بالسودان الغربى، فنسبوا إلى أصلهم الجغرافى بعد تحريف اللفظ إلى الكارم، ثم أطلق اللفظ على جميع من مارس تلك التجارة بمصر، انظر: زيادة: السلوك جـ١ ص٨٩٩ حاشية ٢، جـ٢ ص٨٣٧ حاشية ٣.

(٤) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٤٦٦.

(٥) القلقشندى: نفس المصدر جـ٤ ص٣٢.

(٦) القلقشندى: المصدر السابق جـ٣ ص٤٥٩.

السلطانى يقومون بشراء تلك المواد وتخزينها لحساب السلطان للمتاجرة فيها، على أنه عمل لهذا النوع من التجارة في العهود السابقة ديوان اسمه ديوان المتجر، ظل قائمًا حتى عهد السلطان برقوق[١].

وكانت مصايد الأسماك مصدر إيراد كبير للدولة، وتجمع ضرائبها من المشتغلين بالصيد في بحيرة نستروه وبحيرة تنيس، وكانت هاتان البحيرتان مضمنتين[٢] على من يقوم باستغلالهما، كما كانت الرسوم تحصل أيضًا على ما يصاد من النيل، حيث كان يحمل الصيد إلى دار السمك بالقاهرة، ثم تضاعفت هذه الرسوم فى عهد السلطان فرج على يد جمال الدين يوسف الأستادار، مما أدى إلى قلة الأسماك المعروضة وارتفاع أسعارها[٣].

وثمة ملاحظة على هذه المكوس، إذ أنه على الرغم من أن كثيرًا منها تعرض للإلغاء فقد ظل المتحصل منها يكون دخلا كبيرًا للدولة.

وفى ذلك يقول المقريزى نقلاً عن واحد من وزراء فرج بن برقوق: «أخبرنى الأمير الوزير يلبغا السالمى في أيام وزارته أن جهات المكوس بديار مصر تبلغ في كل يوم بضعًا وسبعين ألف درهم[٤].

٣- الزراعة:

اهتم سلاطين المماليك في مصر بالزراعة باعتبارها مصدر الثروة في البلاد، ولم يكن السلكان برقوق أقل اهتمامًا عن غيره من السلاطين الذين عنوا بهذا الشأن، فقد وجه عنايته منذ الفترة الأولى لحكمه إلى صيانة القناطر والجسور، من ذلك ما يشير إليه ابن حجر في حوادث سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م ــ وهى السنة الأولى من

---

(١) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ١ ص١٠٩.

(٢) التضمين: أن يضمن شخص دفع الخراج على جهة معينة بمبلغ معروف يتفق عليه مع ولى الأمر، طرخان: النظم الإقطاعية ص٤٧٦.

(٣) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ١ ص١٠٨.

(٤) المقريزى: المصدر السابق جـ١ ص١٠٧.

سلطنة الظاهر برقوق ـــ من أن السلطان جدد قناطر بحر أبي المنجا[١] بناحية بيسوس بمحافظة القليوبية[٢].

وقد أشرف السلطان برقوق بنفسه على إنجاز هذا المشروع، فسار بنفسه في ١٨ من ذى الحجة سنة ٧٨٤هـ إلى هذه القناطر ليطمئن على سير العمل بها[٣].

وتعتبر هذه القناطر من أعظم قناطر مصر وأكبرها، وكانت قد أنشئت فى عهد الظاهر بيبرس البندقدارى سنة ٦٦٥هـ[٤].

كذلك عنى السلطان برقوق بصيانة الجسور، فكان يصدر أوامره إلى كبار المسئولين فى الدولة ويكلفهم الإقامة بجوار الجسور عندما يرتفع منسوب المياه فى النيل ويخشى من خطر الفيضان، وذلك كما حدث فى سنة ٧٨٥هـ/ ١٣٨٣م، عندما زاد النيل وغرقت عدة مواضع، وهدمت بيوت كثيرة، فأمر السلطان برقوق فريقًا من الأمراء والمماليك بالإقامة بجوار النيل والخلجان لحفظ الجسور[٥].

وبذلك نمت ثروة البلاد وازدادت محصولاتها في هذه الفترة[٦].

وكانت الجسور على نوعين: سلطانية وبلدية، فالجسور السلطانية هى التى يعم نفعها كافة البلاد، ويتولى الإنفاق عليها الديوان السلطانى مما يجبى عن أموال الأعمال الشرقية والغربية، وأما الجسور البلدية فهى التى يعود نفعها على ناحية من النواحى، ويتولى إقامتها المقطعون والفلاحون، ويصرف عليها من أموال الناحية التابع لها الجسر[٧].

---

(١) ابن حجر: إنباء الغمر جـ١ ص٢٦٣.

(٢) سرور: دولة الظاهر بيبرس ص١٣٩.

(٣) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص٥٥.

(٤) ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار جـ٥ ص٤٧، المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص١٥١.

(٥) ابن حجر: إنباء الغمر جـ١ ص٢٧٦، ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص٧٤.

(٦) ابن الصيرفى: نفس المصدر والجزء ص١٦١.

(٧) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٤٤٤ – ٤٤٥، المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ١ ص١٠١.

وكان يزرع بأرض مصر القمح، وقد وجه السلطان برقوق عنايته إلى زيادة المحصول منه منذ الفترة الأولى من حكمه، ولا أدل على ذلك مما أشار إليه ابن الصيرفى من أن السلطان برقوق حين فوض الوزارة سنة ٧٨٥هـ إلى الصاحب إبراهيم كاتب أرلان «كانت أحوالها غير مستقيمة لعدم حاصلها وواصلها من الغلال» وحين توفى هذا الوزير سنة ٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م، كان الفائض من محصول القمح مما خزن بالأهراء السلطانية ثلاثمائة وستين ألف إردب[١].

كذلك كان من بين أنواع الحبوب التى تزرع في ذلك العهد، الشعير، والذرة، والأرز، والباقلى، والحمص، والعدس، والبسلا، واللوبيا، والسمسم، والخشخاش، والخروع، وبزر الكتان، والبرسيم[٢].

وكان قصب السكر يزرع بكثرة في عهد السلطان برقوق[٣]، وقد اشتهرت ملوى بزراعته، كما اشتهرت قفط أيضًا[٤].

كذلك كان الكتان من بين المزروعات التى عنى بها السلطان برقوق، وليس أدل على ذلك مما كانت تزخر به الأسواق الداخلية من المنسوجات الكتانية في ذلك العهد[٥]، وفوق ذلك كانت تصدر كميات كبيرة من المنسوجات الكتانية إلى البلاد المجاورة[٦].

وتشير كثرة المعروض في الأسواق من الخضروات وأنواع البقول في عهد السلطان برقوق، إلى عنايته أيضًا بهذا النوع من المزروعات[٧].

وكان من بين انواع الخضروات التى تزرع بمصر في ذلك العهد الباذنجان، والقلقاس، والقنبيط، واللفت، والملوخيا، كذلك كان من بين أنواع البقول الثوم، والبصل، والكراث، والفجل[٨].

---

(١) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص١٦١.
(٢) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٣٠٧.
(٣) القلقشندى: نفس المصدر والجزء ص٣٠٨، ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص١٦١.
(٤) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ١ ص٢٠٤، ٢٣٢.
(٥) المقريزى: المصدر السابق جـ٢ ص١٠١.
(٦) سعيد عاشور: العصر المماليكى ص٢٧٦.
(٧) المقريزى: المصدر السابق صـ٢ ص٩٦.
(٨) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٣٠٨.

كذلك كثرت بمصر زراعة الفواكه كالرمان، والرطب، والعنب، والتين، والخوخ، والمشمش، والبرقوق، والتفاح، والكمثرى[١].

وقد ظلت الأسواق زاخرة بالفواكه على اختلاف أصنافها طوال عهد السلطان برقوق[٢]، كما كثرت بمصر الرياحين والأزهار على اختلاف أنواعها، وظلت أنواعها منتشرة في الأسواق بكثرة طوال عهد السلطان برقوق كذلك[٣]، وكان من بين أنواعها الآس، والورد، والبنفسج، والنرجس، والياسمين، والليلنوفر، والنسرين، والبان[٤].

وقد حرص السلطان برقوق بجانب اهتمامه بالزراعة على الاهتمام بالثروة الحيوانية، وليس أدل على ذلك من كثرة المتوفر منها في حظائر الدولة، حيث بلغ الفائض بها سنة ٧٨٩هـ — ١٣٨٧م ستة وثلاثين ألف رأس من الأغنام[٥]، كما بلغ الفائض في نفس السنة من الدجاج والأوز مائة ألف طائر[٦].

٣- الصناعة:

كذلك كان للصناعة النصيب الأوفر من عناية السلطان برقوق، وخاصة ما كان متصلا منها بالحرب وأدواتها.

وقد اهتم السلطان برقوق على أثر اعتلائه سلطنة مصر بإنشاء أسطول قوى لدفع خطر القراصنة عن شواطئ دولته، وخاصة الجنوبة الذين دأبوا على مهاجمة السفن الإسلامية فى البحر المتوسط.

وعهد برقوق بإعداد هذا الأسطول إلى واحد من كبار أمرائه وهو الأمير أُلْطُنْبُغَا الجوُبَانِي، وعندما كملت عمارة الشوانى الحربية فى ربيع الآخر سنة

---

(١) القلقشندى: نفس المصدر والجزء والصفحة.
(٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٣.
(٣) المقريزى: نفس المصدر والجزء والصفحة.
(٤) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٣ ص٣٠٨.
(٥) ابن حجر: إنباء الغمر جـ١ ص٣٣٨.
(٦) ابن الصيرفى: نوهة النفوس جـ١ ص١٦١.

٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م جهزها الأمير ألطنبغا الجوبانى بالمقاتلة والعدد الحربية والأسلحة، ثم سارت من ساحل مصر إلى دمياط لغزو بلاد الفرنجة من الجنوية[١].

وكانت السفن الحربية فى عهد برقوق يتم بناؤها بدار صناعة السفن بالروضة[٢].

أما الأخشاب اللازمة لصناعة هذه السفن فكانت تستورد من بلاد الشام أو من غرب أوربا عن طريق تجار البندقية[٣].

كذلك استخدمت الأخشاب المحلية مثل خشب السنط والنبج في صناعة السفن[٤].

وقد حافظ السلطان برقوق على بعض الصناعات التى اشتهرت بها مصر من عهد بعيد، ومن هذه الصناعات المنسوجات على اختلاف أنواعها، وليس أدل على تقدم هذه الصناعة بمصر في عهد برقوق مما أورده المقريزى في حوادث سنة ٨٣٧هـ عندما «أحصى ما بالإسكندرية من القزازين ــ وهم الحياك ــ فبلغت ثمانمائة نول، بعدما بلغت عدتها في أيام محمود أستادار (برقوق) أعوام بضع وتسعين وسبعمائة أربعة عشر ألف نول ونيف»[٥].

وهكذا غدت الإسكندرية مركزًا للنسيج حيث أصبح إنتاج الأقمشة المنسوجة والمطرزة من أبرز الصناعات بها.

وربما كان من أعظم المنسوجات شهرة في هذه الفترة تلك الأقمشة الحريرية ذات الزخارف البديعة الصنع، والتى كان من بينها النوع المعروف باسم «الطرد وحش»[٦] حيث كانت الأقبية ذات الزخارف من الطرد وحش، والأشرطة المموجة بقصب مذهب تعمل بدار الطراز بالإسكندرية[٧].

---

(١) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص١١٧.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور جـ١ القسم الثانى ص٣٦٦.

(٣) سعيد عاشور: العصر المماليكى في مصر والشام ص٢٨٠ - ٢٨١.

(٤) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ١ ص٢٠٤.

(٥) المقريزى: السلوك جـ٤ القسم الثانى ص٩٠٩.

(٦) طرد وحش: نوع من الأقمشة الحريرية كانت تنقش وتزين بمناظر الصيد والطرد، ومن هذا النوع كانت تصنع بعض الخلع السلطانية، سعيد عاشور: العصر المماليكى ص٤٣٢ .

(٧) القلقشندى: صبح الأعشى جـ٤ ص٥٣.

وهكذا كانت صناعة الأقمشة والمنسوجات على عهد السلطان برقوق سببا مباشرا لإمداد الخياطين والخلعيين بما يلزمهم من خامات غنية بزخارفها، وخيوطها، حتى تتمكن الدولة من تنفيذ الأزياء الحربية والمدنية والدينية اللازمة لها، ولولا توفر هذه المنسوجات المتنوعة فى زمن السلطان برقوق لما أمكن لبيوت الأزياء فى مصر أن تنتج هذا الحشد الوفير من القمصان والسراويل والأقبية والفرجيات والطواقى وغيرها من أزياء الرجال والنساء فى المجتمع المماليكى زمن السلطان برقوق[١].

وهناك صناعة أخرى عنى بها المصريون منذ عهد بعيد وظلت مستمرة فى مصر فى عصر السلطان برقوق، وهى صناعة تكفيت (تطعيم) البرنز والنحاس بالذهب والفضة وقد ولع المصريون على عهد السلطان برقوق باقتناء هذا النوع من الأوانى التى كانت تصنع فى سوق الكفتيين بالقاهرة، وفى ذلك يقول المقريزى: «وللناس فى النحاس المكفت رغبة عظيمة، أدركنا من ذلك شيئًا لا يبلغ وصفه واصف لكثرته، فلا تكاد دار تخلو بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت[٢].

وكان الزجاج من بين المصنوعات التى ازدهرت بمصر فى عصر السلطان برقوق ومن خلفه من السلاطين، فقد أورد ابن شاهين الظاهرى أحد مؤرخى القرن التاسع الهجرى ــ فى كتابه «زبدة كشف المماليك» عبارة نقف منها على وجود هذه الصناعة بمصر، وذلك عند حديثه عن المكوس التى تحصلها الدولة على بعض المصنوعات فى تلك الفترة، وفيما يلى نصها[٣]: «وأما الجهات المضمونة... المصابغ والمدابغ ومعمل الزجاج وضمان المعاصر وضمان الصباغة وغير ذلك مما ضرائبه مقررة بالدولة الشريفة».

---

(١) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩١، ١٠١، ١٠٣، مقدمة عبد الرحمن فهمى لكتاب ماير: الملابس المملوكية ص٦.

(٢) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص١٠٥.

(٣) ورقة ١٤٢ .

ولا أدل على ذلك من هذه المشكاوات الزجاجية المحفوظة بدار الآثار العربية بالقاهرة (متحف الفن الإسلامى) ومن بينها خمس مشكاوات مموهة بالمينا باسم السلطان برقوق، الأولى على رقبتها زخارف بالمينا الزرقاء على أرضية مموهة بالذهب، وعلى بدنها كتابة اسم السلطان برقوق بحروف محدودة بالأحمر، تتخللها زخارف زرقاء، أما الباقية فعلى رقبتها الآية الكريمة: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[١].

كذلك تقدمت صناعة النجارة والنقش في الخشب بالحفر، وأحسن مثل لذلك ما نجده بجامع السلطان برقوق الذى بنى سنة ٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م بشارع بين القصرين، إذ نرى من طرائف النجارة في هذا المسجد درف بعض أبوابه وقد حليت بزخارف ناتئة على هيئة الصور[٢].

وكان تطعيم المصنوعات الخشبية بالمعادن لا يقل في الأهمية عن صناعة النجارة، وقد تجلى ازدهار هذه الصناعة أيضًا في الباب العمومى لمسجد السلطان برقوق، حيث نجد مصراعى الباب من الخشب المكسو من الخارج بالنحاس المطعم بالفضة[٣].

وكان لصناعة السروج شأن كبير في هذه الفترة، وقد شاهد المقريزى العناية بهذه الصناعة في أيام السلطان برقوق حيث يقول عند كلامه على سوق اللحميين: «أدركت السروج تعمل ملونة ما بين أصفر وأزرق، ومنها ما يعمل سيورا من الجلد البلغارى الأسود»[٤].

كذلك اهتم السلطان برقوق بصناعة الأدوية، ويعتبر مارستان قلاوون مثلا حيا لارتقاء هذه الصناعة فى تلك الفترة، فقد ألحق به معمل كيماوي مجهز بسائر الأجهزة الطبية، بالإضافة إلى «صيدلية» لصرف الأدوية للمرضى[٥].

---

(١) الهوارى: رسالة فى وصف محتويات دار الآثار العربية ص١١٠.

(٢) محمود أحمد: تاريخ العمارة الإسلامية بمصر ص٨٧.

(٣) محمود أحمد: تاريخ العمارة الإسلامية بمصر: نفس المصدر والصفحة.

(٤) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٨.

(٥) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص٤٠٦ — ٤٠٧، موير: دولة المماليك في مصر ص٦٠، ٦١.

واستمرت هذه المؤسسة تؤدى رسالتها على هذا النحو زمن السلطان برقوق وابنه السلطان فرج، يتبين ذلك من أن هذا البيمارستان ظل على هذه الصورة حتى القرن التاسع الهجرى على أيام المؤرخ ابن إياس[١].

وليس أدل على ذلك من هذه الهدية التى أرسلها السلطان برقوق سنة ٧٩٥هـ/ ١٣٩٢م إلى السلطان العثمانى بايزيد الأول، والتى كانت تشتمل على كميات كبيرة من الأدوية والعقاقير، وذلك عندما طلب السلطان العثمانى تجهيز طبيب من أطباء القاهرة ليداويه[٢].

أما بالنسبة لصناعة السكر فكانت معاصر السكر في مصر تنتج كميات وافرة من السكر في عصر السلطان برقوق، بعد أن توقف كثير من هذه الصناعة قبل سلطنة برقوق على عهد أولاد الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده، عندما سادت البلاد حالة من التدهور الاقتصادى بسبب المنازعات والفتن القائمة بين الأمراء على الاستئثار بالنفوذ والسلطة، وانصراف الدولة عن الاهتمام بالحالة الاقتصادية وقتئذ[٣].

وليس أدل على اهتمام برقوق بهذه الصناعة مما ذكره المقريزى عن سوق الحلاويين على عهد السلطان برقوق، حيث يقول: «وشاهدت بهذا السوق السكر ينادى عليه كل قنطار بمائة وسبعين درهمًا»[٤] كما يصف المقريزى هذا السوق بأنه «كان من أبهج الأسواق لما يشاهد في الحوانيت... من الحلاوات المصنعة عدة ألوان»[٥].

وإذا كان السلطان برقوق قد أولى هذه الصناعات من عنايته، فقد توقف الكثير منها على عهد ابنه السلطان فرج، وذلك عندما حلت بمصر سنة ٨٠٦هـ/

---

(١) ابن إياس: بدائع الزهور جـ١ القسم الأول ص٣٥٣.
(٢) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص٣٦٥ - ٣٦٦.
(٣) ابن الصيرفى: نفس المصدر والجزء ص١٦١.
(٤) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٩.
(٥) المقريزى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

١٤٠٣م محن المجاعات والأوبئة والغلاء، وأقرب مثل لذلك ما حدث لصناعة السكر، فيحدثنا المقريزى أنه «لما حدثت المحن وغلا السكر لخراب الدواليب[١] التى كانت بالوجه القبلى وخراب مطابخ السكر التى كانت بمدينة مصر، قل عمل الحلوى ومات أكثر صناعها»[٢].

٤- التجـــارة:

أما التجارة فكانت على درجة واسعة من النشاط على عهد السلطان برقوق، نتيجة العناية الكبيرة بتسهيل سبل التجارة المصرية وقتئذ.

وليس أدل على صحة هذا القول مما شاهده المقريزى المعاصر للسلطان برقوق من مظاهر النشاط التجارى وانتعاش الحركة التجارية في المنطقة الممتدة من الحسينية إلى المشهد النفيسى، حيث يقول: «أدركت هذه المسافة بأسرها عامرة بالحوانيت، خاصة أنواع المآكل والمشارب والأمتعة، تبهج رؤيتها ويعجب الناظر هيئتها، ويعجز العاد عن إحصاء ما فيها من الأنواع فضلا عن إحصاء ما فيها من الأشخاص»[٣].

وقد زَخَرَت هذه الأسواق التجارية بالأصناف المتباينة من البضائع، فكان يباع بقيسارية ابن ميسر الكبرى أقمشة الكتان والطرح، ويبدو أنها كانت مخصصة لتجار الجملة الذين كانوا يقصدونها فى يومى الأحد والأربعاء لشراء هذه الأصناف وبيعها فى متاجرهم[٤].

كما كان يباع الفراء في سوق يعرف بسوق الفرايين، ولم يكن استعمال الفراء شائعًا فى الدولة المملوكية الأولى، بل كان اقتناؤه وقتئذ يعد من الأمور النادرة، وقد قص علينا المقريزى أنه وُجد فى تركة بعض أمراء السلطان حسن بن

---

(١) الدواليب: هى الآلات المستعملة في الزراعة والصناعة عموما، سواء صناعة السكر أو النسيج أو غيرها، سعيد عاشور: العصر المماليكى في مصر والشام ٤١٧.

(٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٩.

(٣) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٥.

(٤) المقريزى: المصدر السابق جـ٢ ص٩١.

محمد بن قلاوون قَبَاء بِفَرْوقاقم[١]، فعد هذا من الأمير النادرة التى أثارت التعجب وقتئذ، حيث استكثر على ذلك الأمير اقتناء مثل هذا النوع يومئذ، لأنه كان مقصورا على السلطان ونسائه فقط[٢].

ولكنه في عهد السلطان برقوق نتيجة للميول العظيمة الاتجاه نحو مظاهر البذخ والترف، غدا استعمال الفراء شائعًا.

وليس أدل على ذلك مما ذكره ابن الفرات من أنه حدث في شهر صفر سنة ٧٧٩هـ/ نوفمبر سنة ١٣٩٦م، أن أرسل برقوق إلى تنم الحسنى نائب الشام هدية تحتوى على خمسة طرود من القماش جميعها مفصلة ومخيطة، وجميعها مبطنة بفراء السَّمُّور[٣].

كذلك صار يلبس فراء السَّمُّور جمهرة كبيرة من موظفى الدولة في عهد السلطان برقوق، ثم أقبل عليه الناس حتى صار من المألوف أن يرتدى عامة الشعب وكل امرأة من الطبقات الدنيا الفراء المستورد[٤].

أما الثياب المنسوجة من الكتان والقطن فكان لها سوق يعرف بسوق الجملون الصغير، وقد نشطت الحركة التجارية بهذا السوق فى عهد السلطان برقوق، فكانت جوانبه عامرة بالحوانيت المختلفة، وبه البزازون الذين يبيعون المنسوجات القطنية وأنواع الطرح، وكذلك الخياطون والبابية الذين يتولون تنظيف الملابس وكيها[٥].

وكان من بين أسواق القاهرة سوق يعرف بسوق الجوخيين، ويباع فيه الجوخ المجلوب من أوربا لعمل الستائر والمقاعد والسروج، كما كان يلبسه متوسطو الحال، أما أعيان الدولة من الأمراء والوزراء والقضاة فكانوا يترفعون عن لبسه، وفى ذلك يقول المقريزى: «أخبرنى القاضى إسماعيل بن أحمد المخزومى خال أبى،

---

(١) القاقم من الحيوانات البرية وهو يشبه الفأرة.

(٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص١٠٣.

(٣) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك جـ٩ ص٤٥٤.

(٤) المقريزى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٥) المقريزى: المصدر السابق جـ٢ ص١٠١.

قال: كنت أنوب في حسبة القاهرة عن القاضى ضياء الدين المحتسب، فدخلت عليه يومًا وأنا لابس جوخة لها وجه صوف مربع، فقال لى: وكيف ترضى أن تلبس الجوخ، وهل الجوخ إلا لأجل البغلة ثم أقسم علىَّ أن أخلعها... ثم قال لى: لا تعد إلى لبس الجوخ، استهجانًا له»[١].

واستمر أعيان الدولة على ذلك، إلى أن كانت المحن التى حلت بمصر سنة ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م فى عهد السلطان فرج، وارتفعت أسعار الملابس، صار الأمراء والوزراء ومعظم الناس يلبسون الجوخ، بل لبسه السلطان فرج نفسه، ثم شاع استعماله بعد ذلك[٢].

ولذلك نشطت حركة استيراد هذا النوع اللازم للسوق الداخلية لسد حاجتها، فاتجهت الدولة إلى استيراد كميات وفيرة منه من كل من البندقية وفلورنسا، ودول شمال أوربا[٣].

ويبدو أن هذا النوع من الثياب ظل يتدفق بغزارة على الأسواق الداخلية بمصر أكثر من غيره، حيث «اجتلب الفرنج منه شيئًا كثيرًا لا توصف كثرته»[٤].

أما الأقمشة المنسوجة من الحرير والكتان والتى ترد من بغداد والموصل ودمشق فكانت أسواق القاهرة تزخر بالكثير منها.

وليس أدل على ذلك مما أورده ابن الصيرفى عن كثرتها فى حوادث سنة ٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م حيث يقول: «وفى هذه السنة أخذ بقطيا مكس ستين ألف نصفية[٥] حضرت من بغداد وذلك خارجا عن الثياب الموصلى والحموى والبغدادى فإنها أضعاف ما ذكرنا»[٦].

---

(١) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٨.

(٢) المقريزى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٣) نعيم زكى: طرق التجارة الدولية ص١٩٥.

(٤) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٨.

(٥) النصفية: وجمعها نصافى، قماش من نسيج الحرير والكتان، وربما أطلق اللفظ على ثياب من القطن الخشن، سعيد عاشور: العصر المماليكى ص٤٥٩.

(٦) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ١ ص١٠٧.

وبجانب هذه الأسواق التى تخصصت في بيع الأقمشة والثياب وجدت سوق خاصة ببيع أغطية الرأس، وتعرف هذه السوق بسوق الشرابشيين، نسبة إلى الشَّرَابيش التى شاع استعمالها في عصر الناصر محمد بن قلاوون، وقد بطل استعمال الشربوش في عهد السلطان برقوق، وحل محله الكلّوتات[١] الجركسية، وكان بهذا السوق مجموعة من التجار يقومون بشراء التشاريف والخلع وبيعها للسلطان والأمراء[٢].

كذلك كان سوق البخانقيين[٣] عامرا على عهد السلطان برقوق بالحوانيت المعدة لبيع الكوافى والطواقى التى يلبسها الصبيان والبنات[٤].

كذلك وجدت سوق خاصة ببيع الأحذية يطلق عليها سوق الأخفافيين، وقد أنشئت هذه السوق فى عهد السلطان برقوق سنة بضع وثمانين وسبعمائة[٥].

أما المواد الغذائية فوجدت لها أسواق خاصة بها، ومن أشهر هذه الأسواق سوق باب الفتوح الذى امتاز بتعدد حوانيته وكثرة المعروض فيه من لحوم الضأن والبقر والمعز وأصناف الخضراوات[٦].

كذلك كان سوق حارة برجوان من أعظم أسواق القاهرة وأكثرها عمرانا، وقد ظل على ذلك طوال عهد السلطان برقوق، وفى ذلك يقول المقريزى: «ما برحنا ونحن شباب نفاخر بحارة برجوان سكان جميع حارات القاهرة، فنقول: بحارة برجوان حمامان... وبها فرنان ولها السوق الذى لا يحتاج ساكنها إلى غيره» وذلك لكثرة المعروض فيه من لحوم الضأن والبقر، وتعدد حوانيت الزيَّاتين والجبَّانين والخبَّازين واللبَّانين والطباخين والشوَّائين والخُضَريين والعطارين، حتى إنه

---

(١) الكلوتات: ومفردها كلوته، غطاء الرأس، طاقية صغيرة تلبس وحدها أو بعمامة وتسمى أيضًا كلفته، سعيد عاشور: العصر المماليكى ص٤٤٤.

(٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص١٠٤.

(٣) البُخْنُق: خرقة توضع على رءوس الأطفال لتقيهم من البرد، وهو أيضًا خمار صغير للمرأة، برقع أو برنس، ولكن من حجم صغير، دوزى: الملابس عند العرب ص٥٤.

(٤) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص١٠٤.

(٥) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص١٠٥.

(٦) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص٩٥.

كان به حانوت مخصص لبيع حوائج المائدة من بَقْل وشمار ونعناع، بل كان يوجد فيه فوق ذلك لحم الضأن النيئ والمطبوخ حتى الساعات الأخيرة من الليل، وإلى ما قبل طلوع الفجر بساعة، وكان المار بهذا السوق لا يتمكن من التنقل فيه إلا بمشقة بالغة نظرا لكثرة ازدحام الناس ليلا ونهارًا أمام المعروض فيه[١].

أما سوق بين القصرين فقد ظل على درجة واسعة من النشاط طوال عصر السلطان برقوق، وليس أدل على ذلك مما أورده المقريزى عن الحركة الدائبة في هذا السوق حيث يقول: «لقد حدثنى غير واحد ممن قدم مع قاضى القضاة عماد الدين أحمد الكركى، أنه لما قدموا من الكرك في سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة (فى عصر برقوق) كادوا يُذْهَلُون عند مشاهدة بين القصرين، وقال لى ابنه محب الدين محمد: أول ما شاهدت بين القصرين حسبت أنّ زَفَّةً أو جنازة كبيرة تمر من هناك، فلما لم ينقطع المارة، سألت ما بال الناس مجتمعين للمرور من ههنا؟ فقيل لى: هذا دَأْبُ البلد دائمًا» ويباع بهذا السوق لحم الدجاج والأوز المُطَجَّن كل رطل بدرهم، كما كانت تباع العصافير المَقْلُوَّة كل أربعة وعشرين بدرهم[٢].

ومن الأسواق التى ظلت تمارس نشاطها التجارى حتى عصر السلطان برقوق، سوق الدجاجين الذى كان يباع فيه الدجاج والأوز، كما زخر بأصناف الطيور المختلفة كالببغاء والسمان والقمارى والهزارات والشحارير، وكانت أثمان هذه الطيور مرتفعة لكثرة إقبال الغواة عليها[٣].

وكان سوق باب الزهومة من أعظم أسواق القاهرة زمن السلطان برقوق، حيث كان يتميز بحسن ما يباع فيه من المأكولات وطيبها، كما كان به فريق من البواردين الذين يقومون بحفظ الطيور المذبوحة بطريقة التبريد أو التمليح لبيعها[٤].

---

(١) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٥ - ٩٦.

(٢) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص٢٩.

(٣) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٦.

(٤) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص٩٧، سعيد عاشور: العصر المماليكى في مصر والشام ص٣٩٨ .

أما الفواكه فكان لها سوق خاص بها بالقرب من باب زويلة، وقد ظلت هذه السوق زاخرة بالفواكه طوال عهد برقوق، فكانت تحمل إليها الثمار من بساتين ضواحى القاهرة ثم توزع على التجار بهذا السوق، الذين يقومون بدورهم بعرضها في حوانيتهم، كما كانوا يتأنقون «في تنضيدها واحتفافها بالرياحين والأزهار»[١].

وفضلا عن هذه الأسواق كانت هناك أسواق أخرى، استمر بها النشاط التجارى طوال عهد السلطان برقوق، كما كانت تزداد بها الحركة التجارية بصفة خاصة في أوقات معينة، فكان الشمع يباع بسوق الشماعين الذى «كان به في شهر رمضان موسم عظيم، لكثرة ما يشترى من الشموع الموكبية التى تزن الواحدة منهن عشرة أرطال فما دونها... والشمع الذى يحمل على العجل، ويبلغ وزن الواحدة منها قنطارا»[٢].

كذلك كان سوق المرحلين، زمن السلطان برقوق، يمتاز بما على جانبيه من كثرة الحوانيت الزاخرة بما تحتاجه الجمال من الرحال والأقتاب وغيرها، وكانت تقصده الناس من سائر الأقاليم خصوصًا في موسم الحج، حيث تزداد الحركة التجارية بهذا السوق، كما يكثر المعروض به لهذا الغرض، بحيث «لو أراد الإنسان تجهيز مائة جمل وأكثر في يوم لما شق عليه وجود ما يطلبه من ذلك، لكثرة ذلك عند التجار في الحوانيت بهذه السوق وفى المخازن»[٣].

وظل المصريون طوال عهد السلطان برقوق يقبلون على شراء الحلوى في موسم شهر رجب وموسم نصف شعبان، فكانت الحركة التجارية تنشط بسوق الحلاويين في هذين الموسمين، حيث يتفنن الباعة فى عرض أنواع الحلوى المصنوعة على هيئة الخيول والسباع والقطاط وغيرها، والتى تسمى العلاليق، لأنها كانت ترفع بخيوط على الحوانيت، فكان منها ما يزن عشرة أرطال، ومنها ما يزن ربع

---

(١) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص٩٣.
(٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٦.
(٣) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص٩٥.

رطل «تشترى للأطفال فلا يبقى جليل ولا حقير حتى يبتاع منها لأهله وأولاده، وتمتلئ أسواق البلدين مصر والقاهرة وأريا فهما من هذا الصنف[١].

وبجانب هذه الأسواق كانت الفنادق والقيساريات[٢] والوكالات والخانات التي ظلت تؤدى مهمتها طوال عهد السلطان برقوق، وقد قامت هذه المنشآت التجارية بجانب مهمة البيع والشراء بمهام أخرى، حيث كان التجار الغرباء يضعون بضائعهم فيها، كما كانوا يقيمون بالغرف التي بأعلاها.

فكانت وكالة قوصون ــ وهى في مرتبة الفنادق والخانات ــ يَنْــزِلها التجار ببضائع بلاد الشام من الزيت والصابون والفُستق واللوز «وإن رؤيتها من داخلها وخارجها لتدهش، لكثرة ما هنالك من أصناف البضائع وازدحام الناس وشدة أصوات العتالين عند حمل البضائع ونقلها لمن يبتاعها»[٣].

وقد حفلت هذه الوكالة بالرباع التي توجد في أعلاها، والتي تشتمل على ثلاثمائة وستين بيتا، خصصت لسكنى نحو أربعة آلاف نفس، وقد ظلت عامرة آهلة بسكانها طوال عهد السلطان برقوق[٤].

أما وكالة باب الجوانية فقد حولها أستادار السلطان برقوق، الأمير جمال الدين محمود عام ٧٩٣هــ/ ١٣٩١م إلى فندق وبنى بأعلاه ربعا، غير أن السلطان برقوق أمر بأن تكون وكالة لاستقبال ما يرد من تجارة الشام بطريق البحر[٥].

كما استخدمت الفنادق لحفظ أموال التجار، حيث كانوا يودعون في بعضها صناديق المال، وقد وصف لنا المقريزى ما رآه بفندق بلال المغيثى على عهد السلطان برقوق، فقال: «لقد كنت أدخل فيه فإذا بدائرة صناديق مصطفة ما بين

---

(١) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص٩٩ - ١٠٠.

(٢) القيساريات، مفردها قيسارية، وهى السوق المسقوفة وتطلق أيضًا على الوكالة أو الخان، وهى في كل ذلك عبارة عن بناء يحتوى على غرف ومخازن للتجارة، كما يوجد بأعلاها طباق للسكنى بارتفاع دورين أو ثلاثة سعيد عاشور: العصر المماليكى في مصر والشام ص٤٤١.

(٣) المقريزى: المواعظ والاعتبار جــ٢ ص٩٣.

(٤) المقريزى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٥) المقريزى: المواعظ والاعتبار جــ٢ ص٩٤.

صغير وكبير، لا يفضل عنها من الفندق غير مساحة صغيرة بوسطه، وتشتمل هذه الصناديق من الذهب والفضة على ما يجل وصفه»[١].

وهكذا كان هذا الخان طوال أيام السلطان برقوق يؤدى عملية من عمليات البنوك[٢].

ولم تترك الدولة على عهد السلطان برقوق حركة البيع والشراء في هذه الأسواق دون مراقبة منها، ومن ثم كانت العيون مرصدة على كل ما يدور في هذه الأسواق، فراقبت الدولة الوارد من المتاجر، كما ضربت عليه مكوسا اختلفت باختلاف الظروف والأحوال، كذلك قامت بختم البضائع بختم خاص للدلالة على استيفاء المكس، وأسندت هذه المهمة إلى مجموعة من الموظفين أطلق عليهم اسم «مباشرى الختم» كانوا أشبه بموظفى الجمارك في عصرنا الحالى[٣].

وكانت الدولة أيضًا تقوم بمصادرة البضائع الخالية من العلامة الجمركية والتحفظ عليها، ولا يتم الإفراج عن هذه البضائع إلا بعد أن يقوم أصحابها باستيفاء ما عليها من الرسوم الجمركية، وأقرب مثل لذلك ما قام به الوزير كريم الدين بن مكانس، حين «ختم على قيصارية جهاركس بالقاهرة، في أخريات شهر رمضان سنة ٧٨٠هـ، وزعم أن عند التجار ثيابًا بغير ختم، فتعطل بيع الناس وشرائهم على عيد الفطر، حتى التزموا له بمال، فلما حملوه إليه رفع ختمه بعد ثمانية أيام»[٤] وكان برقوق وقتئذ هو المشرف على تدبير أمور الدولة.

كم عهدت الدولة فى عهد السلطان برقوق إلى والى القاهرة ـــ الذى يطلق عليه صاحب العسس أو والى الطواف ـــ بالإشراف على الأسواق التجارية لمنع الحرائق والسرقات فيها، وتلافيا لحدوث الحرائق بهذه الأسواق، كان «صاحب العسس» يجلس كل ليلة بعد صلاة العشاء بمحطة المطافئ تجاه سوق الجملون

---

(١) المقريزى: نفس المصدر والجزء: ص٩٢.
(٢) فييت: المواصلات فى مصر في العصور الوسطى ص٤٥ - ٤٦.
(٣) سعيد عاشور: العصر المماليكى في مصر والشام ص٢٩٣.
(٤) المقريزى: السلوك جـ٣ القسم الأول ص٣٤٣.

الكبير بالقرب من حارة الجودية بالغورية، وينصب أمامه مشعل يشعل بالنار طول الليل، وحوله فريق من أعوانه ومساعديه وطائفة من السقائين والنجارين وغيرهم، خوفًا من حدوث حريق بالليل فيبادرون إلى إطفائه[١].

وقد استمرت إجراءات المحافظة على هذه الأسواق سارية طوال حكم السلطان برقوق، ثم بطلت هذه الإجراءات سنة ٨٠٦هـ في عهد السلطان فرج ابن برقوق بسبب الفتن والقلاقل التى حدثت بمصر في هذه السنة وما بعدها نتيجة لتنازع الأمراء على الاستئثار بالسلطة، بالإضافة إلى المجاعات والأوبئة والغلاء الذى حطم البناء الداخلى للدولة في حكومة السلطان فرج بن برقوق[٢].

ووصلت العقوبة فى عهد السلطان برقوق إلى حد الإعدام لكل من يتسلل من اللصوص فى الليل إلى هذه الأسواق[٣].

أما مراقبة حركة البيع والشراء أو أصناف البضاعة، فقد عهد بها إلى المحتسب، فكان يطوف ليلاً ونهارًا ومعه مساعدوه لتفقد أحوال الحوانيت والتأكد من سلامة الأطعمة ونظافتها، فإذا وجد بعضها فاسدًا أخذ التاجر بالشدة[٤].

ويحدثنا ابن حجر عند كلامه على ارتفاع الأسعار فى عهد السلطان برقوق سنة ٧٩٨هـ، أن المحتسب ضرب أربعة من الطحانين بالسياط و «شهرهم» [٥] لتلاعبهم بالأسعار[٦].

---

(١) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص١٠٣.

(٢) المقريزى: المواعظ الاعتبار جـ٢ ص١٠٣، ابن قاضى شهبة: ذيل تاريخ الإسلام المجلد الثانى ورقة ٢١٦.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور جـ١ القسم الثانى ص٣٦٩ - ٣٧٠.

(٤) ابن الأخوة: معالم القربة فى أحكام الحسبة ص٣٢٠، المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص١٠٣.

(٥) التشهير: عقوبة تقضى أن يطرح المذنب على ظهر جمل ثم يطاف به في شوارع القاهرة ليشهر، وقد تزفه المغانى وهو على هذه الصورة ليجتمع الناس حوله، وفى نهاية المطاف يضرب، أو يوسط أمام الناس، سعيد عاشور: العصر المماليكى في مصر والشام ص٤٠١.

(٦) ابن حجر: إنباء الغمر جـ١ ص٥٠٧.

وهكذا نشطت حركة التجارة بهذه الأسواق فى عصر السلطان برقوق، وأفاد منها التجار كما أفادت منها الدولة، وذلك عن طريق ما كانت تحصله من الرسوم المتنوعة بهذه الأسواق.

أما التجار فقد جنوا من وراء اشتغالهم بالتجارة ثروة طائلة، ولا أدل على ذلك مما أورده المقريزى عن تجار سوق المرحلين في عهد السلطان برقوق، من أنهم «كانوا مشتهرين بالغنى الوافر والسعادة الطائلة»[١].

كما كان تجار التشاريف والخلع السلطانية ينالهم من الاتجار فيها على عهد السلطان برقوق «فوائد جليلة ويقتنون بالمتجر في هذا الصنف سعادات طائلة»[٢].

٥- التدهور الاقتصادى في عهد السلطان فرج بن برقوق:

إذا كانت القاهرة وأسواقها سادها الهدوء النسبى والسكينة في معظم فترات حكم السلطان برقوق، فإنها لم تعد هى وأسواقها على هذه الحال من الهدوء والاستقرار في عهد السلطان فرج، بل كثيرًا ما تأثرت العاصمة وأسواقها بعوامل سياسية واقتصادية أدت إلى تدهور الحالة الاقتصادية فى هذه الأسواق وإثارة الخوف في النفوس.

فكان يكفى أن يرجف ببوادر الفتنة بين الأمراء حتى تضطرب حال العاصمة وتتعطل أسواقها، ويسوق المقريزى في حوادث سنة ٨٠٢هـ/ ١٣٩٩م خبرا طريفًا حدث والناس بالمساجد في انتظار صلاة الجمعة وهو «أن مملوكين تخاصما تحت القلعة، وكان حمار قد ربط في تخت من خشب، فنفر من ذلك، وسحب التخت، فجفلت الخيول التى تنتظر أربابها، بالقرب من جامع شيخو بالصليبة، حتى تنقضى الصلاة، فلما رأى الناس الخيول ظنوا، لما فى نفوسهم من الاختلاف بين سُودُون طاز، أمير آخور، والأمير يَشْبك الدوادار، وأنهم على عزم الركوب

(١) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٥.
(٢) المقريزى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

للحرب، أن الواقعة قامت بينهما، فطار هذا الخبر إلى بولاق، وظواهر القاهرة إلى مصر[١] فاختصر الخطباء في المساجد الخطبة وأنهوا الصلاة على عجل، وبعض المساجد لم يخطب بها، وبعضها لم تصل بها الجمعة، بل ترك الناس المساجد مسرعين خوفا مما يتوقعونه من النهب والسلب، وفيهم من سقط ماله ولم يتنبه لذلك، كما أغلقت الأسواق وقت سريان هذا الخبر[٢].

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى القلق الذى سيطر على النفوس، وتخوفها نتيجة لما يحل بها من الأضرار التى تصحب عادة المنازعات القائمة بين الأمراء.

كذلك ظلت نيابات الشام مصدر صراع دائم ونزاع قائم بينها وبين السلطة المركزية في القاهرة طوال عهد السلطان فرج، فكانت واردات بلاد الشام تتأثر بهذا النِّـزَاع مما ينعكس أثره على الأسواق في القاهرة، ولا شك أن هذه الاضطرابات كانت تترك أثرها في ارتفاع الأسعار بين حين وآخر.

ففى النِّـزَاع الذى حدث سنة ٨٠٢هـ/ ١٣٩٩م بين الأمير تَنَم نائب الشام وبين السلطان فرج «انقطع الواصل من البلاد الشامية» فوصل سعر الرطل من الفستق إلى عشرة دراهم، كما وصل سعر اللوز إلى أربعة دراهم، والكمثرى إلى سبعة دراهم، وبلغ ثمن السفرجلة الواحدة عشرة دراهم[٣].

كذلك ما حدث سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م، عندما صادر الأمير يلبغا السالمى ـــ أستاذ السلطان فرج ـــ أموال التجار وقاسمهم فى أموالهم بأمر السلطان فرج، استعدادا لمحاربة تيمور لنك[٤].

وقد ترتب على أخذ أموال التجارة قسرا، إشاعة القلق والخوف في نفوسهم، ولم يعودوا يستشعرون السلامة والأمن على أموالهم.

---

(١) المقريزى: السلوك جـ٣ القسم الثالث ص١٠١٩.
(٢) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص١٠١٨.
(٣) ابن إياس: بدائع الزهور جـ١ القسم الثانى ص٥٧٢.
(٤) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ٢ ص٩٨.

وكان التجار حتى هذه الحادثة يودعون صناديق المال بفندق بلال المغيثى[١]، حيث كان هذا الفندق يؤدى عملية تشبه عمليات البنوك اليوم[٢]، فلما «أخذ الأمير يلبغا السالمى أموال الناس في واقعة تيمور لنك سنة ٨٠٣هـ، تلاشى أمر هذا الفندق»[٣] وفضلا عن الأضرار التى حلت بالتجار نتيجة هذه المصادرات، فقد كان للهزيمة التى أوقعها تيمور لنك بالسلطان فرج فى الشام أثرها السيئ بالنسبة لوضع البلاد الاقتصادى، وفى ذلك يقول المقريزى: «قد أدركت فندق مسرور الكبير فى غاية العمارة، وتَنْزله أعيان التجار الشاميين بتجاراتهم... وكان من أجلّ الخانات وأعظمها، فلما كثرت المحن بخراب بلاد الشام منذ سنة تيمور لنك وتلاشت أحوال مصر، قلّ التجار... فقلت مهابة الخان، وزالت حرمته»[٤].

كذلك توقف النشاط التجارى بوكالة قوصون التى كان يَنْزِلها التجار ببضائع بلاد الشام من الزيت والصابون والدبس والفستق والجوز واللوز والخرنوب والرب ونحو ذلك، وكانت حتى سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م تزخر بأصناف البضائع، وتعج من كثرة ازدحام الناس «ثم تلاشى أمرها منذ خربت الشام فى سنة ٨٠٣هـ على يد تيمور لنك»[٥].

وهناك ناحية أخرى وقع أثرها المباشر على التجار، فضلا عن غيرهم من الطبقات الأخرى، ونعنى بها كثرة الحملات الحربية إلى الشام فى عهد السلطان فرج بسبب خروج نواب الشام عن الطاعة، وتطلبت هذه التجاريد نفقات باهظة، ألقت على خزانة الدولة مزيدًا من الأعباء فى الوقت الذى تزايد فيه شراهة الجند للمال، فكانوا لا يتحركون فى هذه التجاريد إلا بعد أن تنفق فيهم الأموال

---

(١) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٢.
(٢) فييت: المواصلات في مصر في العصور الوسطى ص٤٥ - ٤٦.
(٣) المقريزى: نفس المصدر والجزء والصفحة.
(٤) المقريزى: نفس المصدر والجزء والصفحة.
(٥) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص٩٣.

الجزيلة، وكثيرًا ما كانوا يمتنعون عن قبض هذه النفقات إذا لم ترض نفسهم، فمثلا حينما أراد السلطان فرج الخروج إلى البلاد الشامية سنة ٨٠٩هـ لقتال الأمير جَكَم نائب حلب «صرفت النفقة للمماليك السلطانية، لكل مملوك ثلاثون مثقالا، وألف درهم فلوسا، فتجمع المماليك تحت الطبلخاناه السلطانية وامتنعوا عن أخذها»[١] وتوسط بعض الأمراء بينهم وبين السلطان حتى استرضوهم.

وفى التجريدة التى خرج فيها السلطان فرج إلى الشام سنة ٨١٣هـ/ ١٤١٠م لقتال الأمير شيخ «أنفق على المماليك نفقة هائلة لم ينفق أحد قبله مثلها»[٢] فأعطى لكل مملوك من المماليك السلطانية عشرين ألف درهم، ولكل واحد من الأمراء مقدمى الألوف مبلغ ألفى دينار، ولكل من أمراء الطبلخانا خمسمائة دينار، ولمن دونهم ثلاثمائة دينار[٣] وفى السنة التالية خرجت الحملة مرة أخرى لقتال الأمير شيخ، وأعطى السلطان نفقة السفر لكل مملوك من المماليك السلطانية سبعين دينارًا، ولكل واحد من كبار الأمراء ألفى دينار[٤]، واحتوت خزانة المال التى اصطحبها السلطان معه في هذه الحملة على أكثر من أربعمائة ألف دينار، هذا فضلا عن حوائج المطبخ السلطانى المصاحب للحملة، حيث بلغ عدد الأغنام الخاصة به ثمانية وعشرين ألف رأس[٥].

وقد أشار المقريزى إلى تكرار سفر السلطان فرج إلى البلاد الشامية بقوله: «فما من سفرة سافر إليها إلا وينفق فيها زيادة على ألف ألف دينار، يجيبها من دماء أهل مصر ومهجهم، ثم يتقدم إلى الشام فيخرب الديار ويستأصل الأموال ويدمر القرى، ثم يعود وقد تأكدت أسباب الفتنة، وعادت أعظم ما كانت»[٦]

---

(١) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ١٣ ص٥٩.
(٢) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ٢ ص٢٦٤.
(٣) المقريزى: السلوك جـ٤ القسم الأول ص١٣٦.
(٤) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة جـ١٣ ص١٣٠.
(٥) أبو المحاسن: نفس المصدر والجزء ص١٣٤ - ١٣٥.
(٦) المقريزى: السلوك جـ٤ القسم الأول ص٢٢٦.

ومهما يكن من أمر تلك التجاريد التى قام بها السلطان فرج في هذه الفترة، فقد استَنْزَفَت مالية الدولة، وبالتالى فإنها زادت في تدهور الحالة الاقتصادية في البلاد.

وفى حين عجزت ميزانية الدولة عن تلبية النفقات الباهظة التى تطلبتها هذه التجاريد، ألقت الدولة بثقلها على التجار، واتبعت معهم أساليب غير مشروعة لتعويض الخزانة عما فقدته، ولتتمكن من النهوض بأعباء هذه الحملات الحربية، فكان أن لجأت الدولة إلى فرض بضائع معينة على التجار وأرغمتهم على شرائها بالأثمان التى تحددها.

ولا شك أنه في مثل هذه الحالات يخسر التجار الأموال الطائلة وبالتالى يؤدى ذلك إلى زعزعة الحالة الاقتصادية في الأسواق، ويصور المقريزى ما أصاب اقتصاد البلاد في ذلك الدور بقوله: «وأكثر وزراؤه (يعنى السلطان فرج) من رمى البضائع على التجار ونحوهم من الباعة بأغلى الأثمان... فعظمت مغارمهم للرسل التى تستحثهم، ولمستخرجى المال منهم مع الخسارة في أثمان ما طرح عليهم من البضائع، لا جرم أن خرب إقليم مصر، وزالت نعم أهله، وقلت أموالهم»[١].

وقد أضرت هذه الأساليب فعلا بالحالة الاقتصادية للبلاد، وانعكس أثرها على الأسواق التجارية، فعطلت قيسارية ابن ميسر الكبرى بعدما كانت تزخر بالأقمشة الكتانية والطرح، وتموج بكثرة المترددين عليها[٢].

كذلك كانت قيسارية طَشْتَمُر تزخر بكثرة حوانيتها، وقد وصفها لنا المقريزى كما أشار إلى ما حل بها في سنوات المحن بقوله: «طال ما مررت منها إلى سوق الوراقين، وداخلنى حياء من كثرة من أمر به هناك، ثم لما حدثت المحن في سنة ٨٠٦هـ، تلاشى أمرها، وخرب الربع الذى كان علوها»[٣].

وكان سوق المرحلين معمور الجانبين بالحوانيت الزاخرة برحالات الجمال وأقتابها، يقصده الناس من سائر الأقاليم وبخاصة فى موسم الحج، ثم تدهورت

---

(١) المقريزى: السلوك جـ٤ القسم الأول ص٢٢٦.

(٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩١.

(٣) المقريزى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

الأحوال بهذا السوق بعد سنة ٨٠٦هـ، حين تكررت الحملات إلى الشام لمحاربة الأمير شيخ والأمير نَوْرُوز، حيث «صار الوزراء يستدعون ما يحتاج إليه الجمال من الرحال والأقتاب وغيرها، فإما لا يدفع ثمنها، أو يدفع فيها الشيء اليسير من الثمن، فاختل من ذلك حال المرحلين وقلت أموالهم، بعدما كانوا مشتهرين بالمال الوافر والسعادة الطائلة»[1] الأمر الذى ترتب عليه أن خربت معظم حوانيت هذا السوق ثم تعطل أكثر ما بقى منها.

أما الأسواق الخاصة ببيع المواد الغذائية فكانت آثار التدهور الاقتصادى بها أشد عنفا، حيث توقفت حركة البيع والشراء تمامًا في أشهر هذه الأسواق، فكان سوق حارة برجوان على عهد السلطان برقوق من أعظم أسواق القاهرة لبيع سائر المواد الغذائية، وكان يموج بالحركة إلى ما قبل طلوع الفجر، ثم «خرب أكثر حوانيت هذا السوق ولم يبق لها أثر، وتعطل بأسره بعد سنة ٨٠٦هـ، وصار أوحش من وتد في قاع، بعد أن كان الإنسان لا يستطيع أن يمر فيه من ازدحام الناس ليلا ونهارًا إلا بمشقة»[2].

---

(١) المقريزى: المواعظ والاعتبار جـ٢ ص٩٥.

(٢) المقريزى: نفس المصدر والجزء ص٩٦.